الكرد يستغربون التوجه للاستعانة بضباط الجيش السابق

استعداد حكومي لضمان عودة العراقيين المقيمين في سوريا

أبدت الحكومة العراقية استعدادها لتقديم المساعدة لمواطنيها المقيمين في سوريا لتسهيل عودتهم الى بلدهم، وسط بروز مشاكل تعرقل امكانية تحقيق ذلك.

واستبعد مستشار رئيس الوزراء الاعلامي علي الموسوي اجبار المقيمين على العودة الى العراق: " نحن لا نجبر احدا على العودة، ولكن ندعو جميع العراقيين المقيمين في سوريا إلى توخي الحذر، والابتعاد عن بؤر التوتر، ومن يشعر بوجود خطر يهدد حياته فامامه بلده، يستطيع العودة اليه متى ماشاء ذلك ".

عراقيون ينتظرون تأشيرة الامم المتحدة للهجرة

□ بغداد / غسان عادل

ودعت الحكومة في بيان صدر الثلاثاء الماضي العراقيين المقيمين في سوريا الى مغادرتها نتيجة تعرضهم لاعتداءات بعد اعلانها تسلم جثامين ٢١ عراقيا قتلوا في مدن سورية متفرقة.

واكد المستشار تسهيل امر عودة المقيمين العراقيين باجراءات ستتخذها الحكومة: " "ستتضمن تسهيلات العودة لمن يرغب في ذلك النقل مجانا، وتقديم مساعدات مالية لتسهيل اقامتهم في بلدهم ".

من جانبها دعت عضو لجنة حقوق الانسان البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني اشواق الجاف مجلس النواب والحكومة الى التعاون المشترك لضمان عودة العراقيين المقيمين في سوريا معربة عن اعتقادها بصعوبة تحقيق ذلك وقالت لـ "المدى ": " توجد عوامل كثيرة تعيق عودة المقيمين في سوريا الى العراق، لان معظمهم يفضل اللجوء الى دول خارجية، بعد ان باعوا منازلهم الواقعة في مناطق هجروا منها " موضحة ان هذه المشكلة تمت مناقشتها من قبل لجنة شكلتها رئاسة مجلس النواب: " ولم تصل الى نتائج ايجابية ".

وتقيم في سوريا اعداد كبيرة من العراقيين الذين غادروا البلاد نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، وتصاعد ظاهرة الاحتقان الطائفي.

وفي شأن آخر وفي اطار اتساع الخلاف بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان برزت تساؤلات بين الاوساط الكردية حول توجه القائد العام للقوات المسلحة رئيس الحكومة نوري المالكي للاستعانة بخدمات ضباط الجيش السابق واعادتهم للخدمة من دون اعتماد اجراءات هيئة المساءلة والعدالة المعنية باجتثاث حزب البعث المحظور.

واكد مستشار رئيس الحكومة لاقليم كردستان المقال من منصبه عادل برواري ان القوات المسلحة اصبحت تحت إمرة مكتب القائد العام وقال لـ " المدى ": " بعد مصادرة صلاحيات رئيس اركان الجيش الفريق بابكر زيباري جاءت عودة ضباط الجيش السابق للخدمة من دون اعتماد اجراءات اجتثاث حزب البعث المحظور الامر الذي يثير التساؤلات من مخاطر هذا التوجه بالاستعانة بخدمات الضباط السابقين في وقت تعيش فيه البلاد ازمة سياسية، وبروز خلافات بين اربيل وبغداد ".

وفيما اكدت مصادر رسمية ان اعادة ضباط الجيش السابق تأتي في اطار تطبيق مشروع المصالحة الوطنية، ونتيجة مطالبات قوى سياسية وشخصيات عشائرية.اوضح برواري ان الجيش العراقي الحالي اصبح مسيسا بامتياز:" الجيش الحالي اصبح مسيسا بامتياز وتحت تصرف شخص واحد من دون مراعاة ما ورد في الدستور بخصوص تحقيق التوازن داخل القوات المسلحة بضمان تمثيل المكونات العراقية" مشيرا الى ان الدعوة "شملت ضباطا من محافظات كركوك وديالى وصلاح الدين والانبار ونينوى من رتبة مقدم نزولا الى الملازم ".

الى ذلك ترددت انباء بين الاوساط البرلمانية ترجح امكانية ترشيح عضو القائمة العراقية صلاح الجبوري لوزارة الدفاع، وتوفيق الياسري للداخلية ، مؤكدة ان الاتصالات الاخيرة التي جرت بين رئيس التحالف الوطني ابراهيم الجعفري مع قياديي القائمة العراقية سلمان الجميلي ووزير المالية رافع العيساوي، تناولت بحث حسم ملف الوزارات الامنية، وطرح اسماء المرشحين لشغل منصبي الدفاع والداخلية.

وكان عضو العراقية صلاح الجبوري قد شغل منصب وزير الدولة في الحكومة الحالية، قبل شمولها بالترشيق.

وابدى التحالف التحالف استعداده لحسم ملف الوزارات الامنية ضمن ورقته الاصلاحية، واكد عضوها قاسم الاعرجي ان لجنته ستطلب من العراقية تقديم مرشحين جدد لوزارة الدفاع، بعد سحب مرشحها السابق اللواء خالد متعب العبيدي تمهيدا لطرحهم للتصويت من قبل البرلمان.

وفي اطار حرص الكتل النيابية على الإسراع بإقرار قانون تشكيل الاحزاب، كشف عضو اللجنة القانونية النيابية النائب عن كتلة الاحرار امير الكناني عن تحقيق اغلبية برلمانية لتمرير القانون وقال لـ "المدى ":" سنحاول تمريره بأية طريقة، ولدينا الان اغلبية برلمانية مريحة لتمريره من قبل التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الاحرار "مضيفا ان القانون سيمنع اي حزب من الاثراء على حسام المال العام والحصول على تمويل خارجي:" سيكون القانون فيصلا في منع اي حزب من الاثراء على حساب المال العام، والحصول على تمويل خارجي ".

وكانت عضو كتلة الاحرار النائب مها الدوري قد طالبت باقرار القانون قبل اجراء الانتخابات المحلية المقبلة في الشهر الثالث من العام المقبل:" من الضروري الاسراع بتشريع قانون الاحزاب، فهو اكتمل حاليا، ومن المفروض ان يكون اقراره قبل اجراء انتخابات مجالس المحافظات، ونأمل ان لا تكون هناك عرقلة لتمريره ".

وتضمن اتفاق اربيل الذي مهد لتشكيل الحكومة الحالية فقرة، تنص على اقرار القانون لتنظيم الحياة السياسية في العراق، واعلن رئيس اللجنة القانونية البرلمانية النائب عن التحالف الكردستاني اجراء ٥٣ تعديلا على مشروع القانون لضمان التصويت عليه من قبل اعضاء مجلس النواب.

عالم آخر

▪ سرمد الطائي

إعلام مقنن وحرية بمقاسات "البعث"

كتبت قبل يومين عن حكومة تريد ان تحكم بالمؤبد على اي عراقي يستخدم حاسوبه بهدف كتابة اشياء "تسيء لسمعة البلاد"، وتساءلت عن الحكومة التي اساءت لسمعة بلادنا كثيرا، والجهة التي يفترض بها ان تصدر حكما بالمؤبد على الطاقم الحكومي المتسبب في كل هذا الخراب والسمعة السوداء. وبينما لا نزال نناقش "شهوة السلطان" الذي يستكثر علينا التمتع بحرية الانترنت والعالم الافتراضي بعد ان احتجزنا في امبراطورية سيطراته وحظر تجواله ومفخخات خصومه ومداهمات عساكره، تقرأ لنائب رئيس الجمهورية عن التحالف الوطني انه يؤكد حرية الصحافة لكنه يؤكد ايضا ضرورة تقنين وسائل الاعلام.

شهوة السادة الذين يحكموننا لا تنتهي ازاء فكرة السيطرة والتقنين والهيمنة، وهم يتحدثون بوصفهم نخبة متعالية تحكم قطيعا من الأوباش وعديمي الضمير وهذا القطيع يريد الاساءة لسمعة البلاد عبر وسائل الاعلام، متناسين ان الطواقم الحكومية من مختلف الكتل انفقوا نحو ستمئة مليار دولار بطريقة لم تبق لنا من سمعة البلاد شيئا كي نقوم بتخريبها.

والمصيبة الاخرى ان الكثير من السادة المقربين من رئيس الحكومة والذين ينوون بشكل جاد هذه الايام، ان يدشنوا مشروعا "لتقنين الاعلام" مارسوا الكتابة والصحافة سنوات طويلة والتجؤوا الى دول مجاورة كي يحق لهم ان يعترضوا بحرية على سياسات صدام حسين، وها نحن نكتشف ان الكثير منهم كان معجبا بصدام ويريد ان يتحدث على طريقته حين كان يقول ان افكار الحزب والثورة تستند الى مبدأ الحرية (والاشتراكية والوحدة طبعا) لكن ذلك لا يعني اتاحة الفرصة "للمندسين والخونة والرجعيين والعملاء" كي يسيئوا الى سمعة "العراق العظيم".

اشعر بأسف كبير حين اكتشف ان عبارات العهدين ومصطلحاته، بدأت تتشابه وتتقارب، وينتابني حزن حقيقي حين ارى معارضي صدام الذين كنا نعمل معهم سوية في كثير من المناسبات، يستهدفون "تقنينا"، وهذا تعبير يثير الاستغراب لانه غير واضح كفاية.

فهل يريد الطاقم الحكومي بمصطلح التقنين، "وضع الاشياء في قناني" مثلا؟ ام تحديدها في قنوات كقنواتهم الاعلامية التي ظلت تبث افكار الكراهية والحزبية والتشدد، وتدير الازمات بأسوأ ما يمكن؟

هناك حراك حكومي لا تخطئه العين يستهدف تقييد حرية التعبير. يحدثني الأصدقاء عن ضغوط هائلة تتعرض لها مؤسساتهم تبدأ بالمال ولا تنتهي بضوابط عجيبة غريبة تريد الحكومة ان تلتزم بها وسائل الاعلام. مسودات القوانين التي يقدمها رئيس الحكومة تؤكد ان المسار يتجه نحو "التقنين".

والحكومة لا تكتفي بوسائل الاعلام بل تريد "تقنين" ما نكتبه حتى على فيسبوك. وما نخشاه ان الامر لن ينتهي عند انترنت او تويتر، فغدا سيخرج علينا متحدث باسم مصلحة الامة كي يقول ان افلام هوليوود التي تباع في الاسواق تضر بتربية ابنائنا. وان كتب اليسار واليمين تضر بتربية عوائلنا. وسنكون امام قائمة ممنوعات لا حد لها ولا حصر، كتلك القوائم التي عرفناها حين نقرأ تواريخ الاستبداد في العالم، من امريكا اللاتينية والاتحاد السوفيتي الى الشرق الاوسط.

هناك شهوة خطيرة لدى السلطان الذي يعتقد انه رفيع متعال يحكم اوباشا يريدون الاساءة الى سمعة البلاد. السلطان يعتقد ان الحق في جبته هو، ولسنا نحمل في "جببنا" سوى عقارب وأفاع تهدف الى تدمير البلاد. وباسم هذا الحق سيشتهي السلطان قطع ألسنة الجميع، وإبقاء الأيدي كي تصفق لمنجزات لا يراها احد.

ستسمعون من السلطان اشياء كثيرة في الفترة المقبلة، وكلما شعر بزهو أمام تراجع خصومه السياسيين، سيشعر بأن عليه ان يتفرغ للجم جمهور المعترضين.

لكن شهوة السلطان توقيتها سيء، وهاهو السيد بشار الأسد آخر المستبدين العرب يتداعى أمام مرأى مؤيديه وخصومه، وكل شهوة ينبغي ان تتبدد امام مشهد انهيار النظام السوري، لكن ما نخشاه ان مساحة العقل لم تعد كافية لدى طاقمنا الحكومي كي يأخذوا درسا صحيحا من التاريخ. ولذلك فإن لحظة انهيار الأسد لم تمنع مسؤولهم الرفيع في الرئاسة من الحديث عن حرية التعبير بطريقة تشبه حزب البعث. انه لأمر مؤسف حقا.

طالبت بتعويضها على غرار الكويت

إيران: الحكومة "الشيعية" في بغداد وراء تأجيل المطالبة بمستحقاتنا.. وإعدام صدام أسقط جزءاً منها

□ بغداد / المدى

أعلن نواب في مجلس الشورى الإيراني عن عزمهم على المطالبة بتعويضات من العراق بسبب حرب الخليج الأولي عام١٩٨٠-١٩٨٨، مبينين ان وجود حكومة شيعية في العراق كان وراء تأجيل المطالبة بالتعويضات.

وقال النائب حسين نقوي حسيني في تصريحات لصحيفة (ملت) الايرانية واطلعت عليه المدى إن "هناك تصميماً قويا في البرلمان على المطالبة بتعويضات من العراق والبالغة ٥/٣٦ مليار دولار على غرار ما أخذته الكويت من تعويضات".

ودعا النائب الإيراني "وزارة الخارجية الإيرانية لمتابعة الأمر مع الجهات الدولية المعنية بالأمر".

وأكد أن "استيفاء التعويضات هو جزء من حقوق الشعب الإيراني ولن نتخلى عنها أبداً".

وأضاف إن "مجلس الشورى سيلزم الحكومة في الأيام المقبلة بضرورة متابعة الأمر عبر الدوائر المختصة لأنه لا أحد في إيران يستطيع إنكار الحقيقة أو إسقاط التعويضات".

من جانبه قال النائب محمد حسن أصفري إن "قضية تحصيل التعويضات في المرحلة الراهنة تؤثر في العلاقات الطيبة بين العراق وإيران".

واضاف أن "هناك فرقاً بين العلاقات الإيرانية-العراقية والعلاقات الكويتية-العراقية وأن هذا الفرق هو الذي أجبر الإيرانيين على السكوت طيلة السنوات السابقة لأن هناك في العراق حكومة (شيعية) وهناك تعاون وتبادل اقتصادي وتجاري على مختلف الأصعدة".

وتابع أن "إعدام صدام أذهب قسماً صغيراً من التعويضات ورغم ذلك فإننا لن نتخلى عنها وستتم مناقشة الأمر عبر أروقة البرلمان وليس المحاكم الدولية".

ورهنت بعثة الامم المتحدة في العراق، في وقت سابق، مطالبة ايران العراق بدفع تعويضات عن الحرب بما سيقرره مجلس الامن الدولي.

وقالت إنها لاتملك صلاحية النظر في مطالبة ايران بتعويضات من العراق عن الحرب التي استمرت ثماني سنوات موضحا أن القضية من صلاحيات مجلس الامن الدولي. يذكر ان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمان برست قال اواسط آب من العام الماضي إن ملف التعويضات التي تطالب بها إيران من العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية سيتم فتحه بالوقت المناسب.

الى ذلك قال نائب عن القائمة العراقية عبد خضر الطاهر أن العراق سيكون المتأثر الاكبر من اغلاق مضيق هرمز، داعيا الحكومة الى " لعب دور في تقريب وجهات النظر".

وقال في تصريح لوكالة "أين" امس أن" اغلاق المضيق سيؤثر تأثيرا كبيرا على العراق وينبغي عليه ان يلعب دورا حقيقيا في تقريب وجهات النظر بين ايران والدول الاخرى وان لا تذهب الامور الى حافة الحرب مابين ايران ودول اخرى".

وكانت الحكومة العراقية قد صادقت مؤخرا على توصيات لجنتين متخصصتين بضمان تصدير النفط الخام عبر منافذ بديلة لمضيق هرمز في حال اغلاقه.

وشدد الطاهر أن"على دول المنطقة ان تعالج الامور وفق مصالحها لان اي تهديد باندلاع حرب في المنطقة سيؤثر على جميعها ويدخل المنطقة في كارثة لايعرف احد ابعادها".

يذكر ان صحيفة "صبح صادق" الناطقة باسم الحرس الثوري الإيراني، قد كشفت في الرابع من الشهر الحالي عن إعداد مشروع قرار للعرض على البرلمان الإيراني يدعو إلى إغلاق مضيق هرمز بالكامل.

البولاني يصف تسمية الوزراء الأمنيين بـ"شبه المستحيلة"

برلماني: صلاح الجبوري الأوفر حظا لشغل وزارة الدفاع

□ بغداد/المدى

كشف عضو في القائمة العراقية عن ترشيح عدد من الشخصيات لشغل منصب وزارة الدفاع، فيما نفى عضو آخر في القائمة نفسها التصريحات الصحفية لبعض المسؤولين عن ترشيح رئيس الوزراء نوري المالكي شخصيات لمنصب الدفاع، مؤكدا بأنها من حصة "العراقية"، فيما وصف وزير الداخلية السابق جواد البولاني قضية تسمية الوزراء الأمنيين بـ"شبه المستحيلة".

وكشف النائب عن القائمة العراقية حميد الزوبعي عن ترشيح عدد من الاسماء لمنصب وزارة الدفاع، مشيرا الى أن الحظ الاوفر من بين هذه الاسماء هو لصلاح الجبوري.

يذكر ان القائمة العراقية قد رشحت مسبقا عددا من الاسماء لتولي منصب وزارة الدفاع من اهمها وزير الثقافة الحالي ووزارة الدفاع بالوكالة سعدون الدليمي. وقال الزوبعي في تصريح لـ"الفرات نيوز" امس الاربعاء إن "القائمة العراقية رشحت عددا من الاسماء لتولي منصب وزير الدفاع وهم كلا من "جواد البولاني، ومصطفى الهيتي، وصلاح الجبوري" وعدة اسماء اخرى".

واشار الى أن "انظار القائمة العراقية تتجه صوب "صلاح الجبوري" عضو مجلس النواب والذي كان مرشحا لتولي منصب وزير دولة والان هو احد اعضاء هيئة المساءلة والعدالة ويعتبر من الشخصيات البارزة في القائمة والمحببة لدى بقية الكتل السياسية". ولا تزال الوزارات الامنية شاغرة رغم مرور أكثر من عام على تشكيل الحكومة الحالية بسبب الخلافات بين الكتل السياسية على الاسماء المرشحة لشغل تلك المناصب، وتدار تلك الوزارات حاليا بالوكالة إذ يدير رئيس الوزراء نوري المالكي وزارة الداخلية بينما تدار

صلاح الجبوري

وزارة الدفاع من قبل وزير الثقافة سعدون الدليمي. الى ذلك نفى النائب عن العراقية مظهر الجنابي علم قائمته بوجود مرشحين من قبل رئيس الوزراء لتولي منصب وزارة الدفاع وقال أن" اي معلومات بشأن ترشيح عدة شخصيات لتولي منصب وزير الدفاع لم تصلنا". وكانت انباء اشارت الى قيام رئيس الوزراء نوري المالكي بتسمية ثلاثة مرشحين لتولي المناصب الامنية. واضاف الجنابي أن" منصب وزير الدفاع من حصة القائمة العراقية واذا كان يتم اعتبارها ككتلة سياسية فأن رئاسة القائمة لاتوجد لديها معلومات بهذا الشأن او اذا تم اعتبارها مكونا فهي تمثل الاغلبية او الاكثرية في المكون السني المشارك في العملية ويجب ان تعرف الشخصيات المرشحة وهل ستوافق عليها ام لا. واشار الجنابي الى أن" تلك الانباء غير صحيحة وان رئيس الوزراء نوري

جواد البولاني

المالكي اكبر من ذلك ولا اعتقد انه يقوم بارسال اية اسماء او مرشحين ويتجاوز على الاخوة المشاركين في العملية السياسية سواء كانوا يمثلون مكونا او قائمة. ووصف وزير الداخلية السابق جواد البولاني تسمية الوزراء الامنيين بـ "شبه مستحيلة"، مبينا أن"التشاور مع القائمة العراقية بشأنها كمن يبحث عن ابرة في كومة قش". وقال في بيان صحفي تلقت "المدى " نسخة منه أن"قرار لجنة الاصلاحات في التحالف الوطني بتسمية الوزراء الأمنيين بالتشاور مع القائمة العراقية هو كمن يبحث عن ابرة في كومة قش". واضاف البولاني أن"القضية صعبة بل مستحيلة الحل بسبب اصرار الطرفين "القائمة العراقية و ائتلاف دولة القانون" على الرفض المتقابل لمرشحي الطرفين وبهذا ستبقى المشكلة عصية على الحل وسيذهب قرار لجنة الاصلاحات ادراج الرياح". الى ذلك دعا النائب عن كتلة الأحرار يوسف الطائي الى اعادة النظر في هيكلة الملف الامني وقال ان المؤسسة العسكرية بحاجة الى قانون يبعدها عن الحزبية.

واضاف الطائي أن"الملف الامني خطير ومهم ويحتاج الى اعادة نظر وهيكلة ادارية وستراتيجية كاملة والاخذ بنظر الاعتبار كافة المتغيرات التي اثرت على هذا الملف والضعف الذي اكتنفه سواء كان من القيادات او الخطط الاستراتيجية او التخطيط التكتيكي".

واشار الطائي الى انه "في الآونة الاخيرة تعددت الخروقات الامنية وهذه الخروقات كانت نوعا ما مشابه للخروقات في السابق والمفروض ان تكون هناك استرتيجية ورؤية ورسالة واهداف واضحة للعمل الامني وبالتالي عدم الوقوع في مثل هكذا خروقات".

وشدد على ان"هناك حاجة الى اقرار قانون صارم جدا على المؤسسة العسكرية سواء كانت وزارة الدفاع او الداخلية وحتى المخابرات والامن الوطني يتضمن ضرورة ان تكون بعيدة عن التحزبات السياسية ويكون ولاء منتسبيها للعراق فقط".

يذكر أن الجيش العراقي الحالي يتكون من ١٥ فرقة عسكرية معظمها فرق مشاة يقدر عديد أفرادها بنحو ٣٥٠ ألف عسكري، ويملك ما لا يقل عن ١٤٠ دبابة أبرامز أميركية حديثة الصنع، إضافة إلى ١٧٠ دبابة روسية ومجرية الصنع، قدم معظمها كمساعدات من حلف الناتو للحكومة العراقية والمئات من ناقلات الجند والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ، فضلاً عن عدد من الطائرات المروحية الروسية والأميركية الصنع، وعدد من الزوارق البحرية في ميناء أم قصر لحماية عمليات تصدير النفط العراقي.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح